

في الذكرى السنوية لرحيل العالم الاقتصادي الكبير

ابراهيم كبة – 6

سلام كبة

في 2012/10/26 تمر علينا الذكرى الثامنة لرحيل ابراهيم كبة – من كبار رواد السياسة والاقتصاد في تاريخ عراق القرن العشرين، السياسي والاقتصادي والاكاديمي! وبهذه المناسبة نلقي الضوء على بعض الشهادات التقديرية! رغم اننا قد لا نتفق مع البعض من مضامينها! ونعلق على البعض الآخر، ونترك الحكم للقراء الكرام!

• في 28 تموز 2012، كتب فاضل فرج خالد في موقع الطريق للحزب الشيوعي العراقي "الذاكرة وصبيحة الرابع عشر من تموز 1958": "...عند صبيحة 1958/7/14 استيقظت مبكراً كعادتي وامضيت وقتاً في قراءة كتاب لرواية (شارع السردين المقلب) كنت قد احضرته معي، وبعد حوالي ساعة من الزمن اي بعيد السادسة صباحاً ذهبت الى صالة الفندق واذا بي ارى جمهرة من نزلاءه قد تحلقوا حول راديو تلك الصالة وكان ساعتها استمعت معهم الى صوت من شخص ليس بمذيع وهو يقول (بعد الاتكال على الله وبموازرة اخوانكم في قواتنا المسلحة الوطنية تم ازالة الطغمة الحاكمة التي نصبها الاستعمار...الخ).

وبعد ان تمت قراءة البيان المذكور، تعالي تصفيق المتجمهرين حول الراديو واخذ كل واحد منهم ينادي بانه قد حصلت ثورة قام بها الجيش وازيلت الملكية وتحول العراق الى جمهورية، وبعدها استمعنا الى بيان بتعيين الوزراء وعندما سمعت اسم الاستاذ الدكتور ابراهيم كبة قد تم تعيينه وزيراً للاقتصاد تيقنت ان الحكم اصبح وطنياً لمعرفتي السابقة باسمه الذي كان يتردد بين الاوساط التقدمية كخبير اقتصادي مرموق وذو اتجا ه فكري تقدمي..."

• في 2012/7/11، كتب ديحامد الحمداني في موقع الطريق للحزب الشيوعي العراقي "في الذكرى الرابعة والخمسين لثورة 14 تموز المجيدة- الحلقة الثانية- "مسؤولية انتكاسة الثورة واغتيالها في انقلاب 8 شباط المشؤوم عام 1963": "...لم يمض سوى أيام قلائل على انتصار ثورة الرابع عشر من تموز 1958 بقيادة الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم، والتي شاركت فيها كل القوى السياسية المنضوية تحت لواء جبهة الاتحاد الوطني التي جرى تشكيلها قبيل الثورة والتي ضمت حزب الاستقلال القومي، وحزب البعث، والحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد جرى الاستثناء الحزب الشيوعي من المشاركة الرسمية في حكومة الثورة لاعتبارات رأتها قيادة الثورة ضرورية لعدم استفزاز الإمبرياليين الذين انزلوا قواتهم في الأردن ولبنان فور وقوع الثورة، ودفعوا حكومتي تركيا وإيران لحشد قواتهما على حدود العراق بغية إجهاض الثورة، واكتفى الزعيم عبد الكريم قاسم بتعيين الشخصية الماركسية الدكتور إبراهيم كبة وزيراً للاقتصاد، في الوقت الذي كان دور الحزب الشيوعي لدعم الثورة قد تجاوز كل القوى الأخرى، ولم تكد تمر سوى أيام معدودة على انتصار الثورة حتى بدأت القوى القومية والبعثية التي التفتت حول عيد السلام عارف، الشخصية الثانية في قيادة الثورة مستهدفين قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، واغتصاب الثورة..."

• كتب جمال العتايبي في "عبد الكريم قاسم .. إلى أين قاد جمهوريته الأولى؟" في المدى الغراء و شفق (تاريخ 2010/7/18) نقلاً عن عبد الفتاح بوتاني / أرشيف جمهورية العراق الأولى / الحركة الشيوعية كما وردت في تقارير مديرية الأمن العامة للفترة من 1958 – 1962/ الأكاديمية الكوردية في اربيل/ 2010: "... الدراسة هي موجز للتقارير التي صدرت مذيلة بتوقيع مدير الأمن العام العقيد عبد المجيد جليل (قتل 1963)... والبدائية (ص 52) في كيفية اختيار جليل لإدارة الأمن العامة، حينما عين قاسم ضابطاً مغموراً لمديرية الأمن العام هو العقيد عبد المجيد جليل، وكان هذا معروفاً بمعاداته

للحركة الوطنية، وكان يعمل قبل الثورة كضابط ارتباط بين مديرية الاستخبارات العسكرية، ومديرية التحقيقات الجنائية (الأمن)، أي أنه كان على صلة بسلفه بهجت العطية... والعقيد جليل لم يكن ضابطاً معروفاً بالوطنية، وكان الضباط الأحرار يخافونه، ويتحسسون منه قبل الثورة، لأنه كان على صلة (بقاسم) وبهجت العطية في آن، لذلك أوكل إليه منصب مدير الأمن العام ولأنه لم يكن ليختلف كثيراً عن سلفه العطية في اضطهاد الشيوعيين ومحاربتهم!

إن أي مراقب سياسي حيادي، عاصر تلك الحقبة، لا يستطيع تصديق روايات جليل عن بعض الشخصيات الوطنية المعروفة بنزاهتها وكفائتها وعفتها. هل يمكن لعاقل أن يفسر هذا الزيف من الادعاءات التي لحقت بالدكتور إبراهيم كبة: يقول جليل "أهتم الرأي العام بإعفاء الدكتور إبراهيم كبة من منصبه اهتماماً كبيراً، واعتبره الكثيرون أنه بداية للوقوف ضد الانتهازيين وناكري الجميل من الفوضويين، بينما فسره الآخرون أنه جاء انقذاً لمشروع الإصلاح الزراعي...!!" ويذهب به التطاول إلى حد اتهام كبة باستغلال المنصب والعمل لصالح فئة معينة وسرقة أموال الدولة لمصالحه الخاصة والحزبية الضيقة... ويتوعد جليل وزراء آخرين بالإقالة مثلاً "أن الدكتور نزيهة الدليمي لا بد وأن يأتيها الدور، وقد تستقبل اليوم أو غداً، أو يصدر الأمر بإعفائها". ليس هو صاحب القرار بالطبع، بل هو متأكد تماماً أن يوم (الدليمي) قريب. أو حتمي!! أما مستقبل الوزير (فيصل السامر). فيضع له احتمالات: ب(قد) يأتي الدور إلى الدكتور فيصل السامر أيضاً! ولا يكتفي جليل بإقالة إبراهيم كبة فحسب، بل أنه يلمح إلى أن كبة سيعتقل أو اعتقل فعلاً (ص 248)! أنه مطمئن إلى أن تقاريره هذه تجد القبول لدى قاسم.."

وفي مقطع آخر من دراسة بوتاني، جاء التالي: "من المؤسف حقاً أن التاريخ اثبت بما لا يقبل الجدل والنقاش إن قاسم كان منقاداً تمام الإنقياد إلى (سلطة) عبد المجيد، ومنفذاً لتوجيهاته، وتوصياته، وأقدم على العديد من الإجراءات تنفيذاً لإرادة جليل، مخالفاً بذلك الإرادة الأكبر، وهي إرادة الشعب العراقي، وبالضد من المصلحة الوطنية. وهناك أمثلة عديدة لا حصر لها من القرارات التي أقدم عليها قاسم اعتمدت (وصايا) جليل. أضرت بمستقبل البلاد وقادته إلى الهاوية في 8 شباط 1963."

يذكر أن د. حامد الحمداني هو الآخر كتب في دراسته المذكورة اعلاه ما يلي: "7- اعتماد عبد الكريم قاسم على جهاز أمن النظام الملكي السابق، الذي لم يجر عليه أي تغيير، سوى إحالة 45 من ضباط الأمن على التقاعد، ومعلوم أن ذلك الجهاز الذي أنشأته، ورعته الإمبريالية وعملائها الحاكمون في بغداد آنذاك، لم يكن يدين بالولاء للثورة، ولزعيمها عبد الكريم قاسم، وكان له دور كبير في إخفاء نشاطات القوى الرجعية، والحركات التأميرية عن السلطة، وحماية المتأمرين. ومما يؤكد هذا، الحديث الذي جرى مع مدير الأمن العام "مجيد عبد الجليل" الذي جاء به إلى دار الإذاعة، التي اتخذها الانقلابيون مقراً لهم وقام علي صالح السعدي، أمين سر حزب البعث، بالبلصق في وجهه، فما كان من مدير الأمن العام إلا أن قال له: "لماذا تبصق في وجهي؟ فلولا لي لما نجح الانقلاب". وهذا خير دليل على عدم أمانة ذلك الجهاز الذي أعتمد عليه عبد الكريم قاسم. ولم يكن جهاز الاستخبارات العسكرية بأحسن حال من جهاز الأمن، والذي أنيط به حماية الثورة من المتأمرين، وتبين فيما بعد أن ذلك الجهاز كان ملغماً بالعناصر المعادية للثورة، وكان على رأسهم رئيس الجهاز "محسن الرفيعي" ومن قبله "رفعت الحاج سري" الذي ثبت للمحكمة اشتراكه في الحركة الانقلابية للشواف، كما أن موقف رئيس أركان الجيش، والحاكم العسكري العام "أحمد صالح العبدوي" المتخاذل دل على مساومة الانقلابيين، والسكوت عن تحركاتهم، فلم ينل منهم أذى، وأطلق سراحه بعد أيام قلائل، فيما جرى إعدام كل المخلصين لثورة تموز وقيادتها.."

لا حاجة للتعقيب والتعليق على اعلاه! ويمكن العثور على علي صالح السعدي ومجيد عبد الجليل والزبانية في مزبلة التاريخ دوماً وابدأ!

- كتب إبراهيم راشد عبد الحميد في الحوار المتمدن العدد 2028 التاريخ 2007/9/4 "حثة البروليتاريا مرة أخرى!!". ومما جاء فيها: "أثنت على نفسي حين أرجأت التعليق على مقال السيد سلام إبراهيم عطوف كبة، والذي توهني في اسمه عطوف، حيث شككت أول الأمر في كونه نجل السياسي والإقتصادي والأكاديمي المرموق الدكتور إبراهيم كبة! المقال المقصود هو الذي بحث فيه الأستاذ سلام إبراهيم عطوف كبة شريحة حثة البروليتاريا، حيث لم يمض وقتٌ طويل حتى طلع علينا السيد عادل حبه بمقال يتعلق بنفس الموضوع، والحقيقة أن مقال السيد كبة كان غنياً وثرانياً كما هو الحال بالنسبة لمقال السيد حبه لولا أن الأخير كان سردياً وبيداً في مطلعته مستنداً إلى مصادر علمية! ولكنه أي مقال السيد حبه سرعان ما سرح بأفكار منها ما هو صائب ومنها ما لا ندري لأي مصدر تستند في البرهان عليه فتحوّل إلى مقال إنشائي سردي طويل... ويستطرد الكاتب: "لقد حاول السيد كبة أن يصوّر لنا أن الفوضى الضاربة بالبلاد والمشاكل الأساسية مردها إلى هذه الشريحة أو

قل الطبقة وقد بذل جهدا طبيا في وصفها وأتى على عدد من مميزاتها وصفاتها... الخ!!...." إن الخلط بين مفهومي حثالة البروليتاريا والمهتمشين قد أضعف قيمة المقالين العلمية...!!.. ويتساءل الكاتب: "إذا كانت المبادئ الماركسية حية إلى الوقت الحاضر فإنه يتوجب على الدوام تذكر مبرراتها واهدافها! هل ما زال ممكنا النظر إلى التفاعلات الاجتماعية الاقتصادية على أنها نتيجة الصراع الطبقي؟ وهل يمكن أو هناك إمكانية لإلغاء الفوارق الطبقيّة؟ وهل مازالت الطبقة العاملة مؤهلة لقيادة التحولات الاجتماعية الاقتصادية؟ إذاً فإن قيادة شريحة حثالة البروليتاريا تقع على عاتق وتحت قيادة البروليتاريا نفسها ولا يمكن أبداً أن نسقط عليها كل الكوارث والأخطاء فعلى الأقل علينا أن نعمل على تقليص حجمها وفعاليتها السلبية ورفع مستوى عناصرها ما أمكن!"

المتتبع لكتابات السيد ابراهيم راشد عبد الحميد في الحوار المتمدن يلاحظ انها نشرت في عام 2007 فقط! وأخر مقالة له كانت اوآخر العام المذكور! ولعمري ان تعقبينا هذا قد يستمتع به السيد راشد الذي نتمنى له طول العمر!

عن البروليتاريا الرثة وحتالات البروليتاريا والحثالات الاجتماعية والطبقية والبلطجية والمافيا واللوبي والانتخابات العمالية كتبنا ما يفى بالرد على تساؤلات الكاتب ابراهيم راشد عبد الحميد طيلة الاعوام المنصرمة! ونأمل من الكاتب مراجعة ما يلي في الحوار المتمدن:

▪ مدخل عصري لتحليل بنى الفساد المركبة في العراق

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=321159>

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=321181>

▪ البلطجية مخالب السلطات المنتفذة في العراق

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=315867>

▪ اشباه المتقنين والقادسيات المليونية في العراق

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311962>

▪ ازدياد الطبقة العاملة العراقية نهج ثابت في سياسة حكومات نوري المالكي

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306008>

▪ لا للتزوير والتزييف!.. الحركة العمالية النقابية نموذجا!

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292902>

▪ حول تحريم العمل النقابي في وزارة الكهرباء "حسين الشهرستاني والدكتاتورية المقبورة وجهان لعملة واحدة!"

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=223873>

▪ النزعات السياسية الضارة بالكفاح الطبقي العادل

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155144>

▪ الانتخابات والحثالات الاجتماعية

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164074>

▪ الحركة النقابية العمالية تزدهر بازدهار الديمقراطية فقط

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170312>

▪ الانتفاع من اضعاف العمل النقابي في العراق!

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=185284>

▪ فن تفتيت الحركة الاجتماعية والسيطرة عليها واحتكارها

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=192698>

الى آخره من المقالات والدراسات ذات العلاقة! اما موضوعه انتفاء الصراع الطبقي فهي جوهر نظريات التطور الرأسمالي والعولمة الرأسمالية المتوحشة والقاعدة التي تستند عليها راية العداة للشيوعية! وما يهمنا اليوم ان الشرائح الطبقيّة الرثة او الحثالات الطبقيّة تشكل قاعدة الرأسمالية الجديدة في العراق والتي تتعامل مع الأنشطة الطفيلية وخاصة التجارة وتهريب المحروقات وغيرها، وتمارس قطاعات عريضة منها الفساد والافساد، وتتنظر الى العراق باعتباره حقلا لاعمال المضاربة، تنشر فيه اقتصاد الصفقات والعمولات، وتقيم مجتمع الرشاوي والارتزاق، وتدمر منظومة القيم الاجتماعية. نعم، الحثالة والرعا والبلطجية تجد ضالتها بالطائفية السياسية متنفسا للحراك الاجتماعي. فالطائفية السياسية هي العملة الفاسدة والسوق المغشوشة التي تمثل في حقل السياسة ما تمثله السوق السوداء في ميدان الاقتصاد، من حيث انها تقوم على الغاء المنافسة النزيهة والمعايير الواحدة واستخدام الاحتكار والتلاعب وسيلة لتحقيق الأرباح غير المشروعة للطرف المتحكم

بها! فيالق الحثالات الطبقيّة تزدهم بها ازقة المدن العراقيّة لأتھا مهنة رابحة! وعليه، يولد الرعاع في كنف الحثالات الطبقيّة ومجتمعات التهميش، ومن الرعاع ينطلق البلطجيّة!!

لا تتحمل الحثالات الطبقيّة سطوة السلطات الحكوميّة لأنها تعتمد الولاعات دون الوطنيّة في حراكها الذي يتحول الى ميدان للشطارة والفهلوة والفساد والإفساد بالشرارات والتعاقبات المعلنة والخفيّة المباشرة وغير المباشرة مع المتنفذين والأرستقراطية وكبار الموظفين، والشرائح الطبقيّة الرثة مرتع لانتعاش كل المظاهر التي تسيء للكفاح الاجتماعيّ والعدالة الاجتماعيّة كالفوضويّة والإرهاب ومشاريع الجهاد والاعتقالات والتخريب وانتشار العصابات والاختطوط المافيووي، ورفض النضال السياسيّ والنقابي المنظم! وهي من أشد المساهمين في اضعاف القطاع العام ونصرة الخصخصة، واطعاف الحركة الوطنيّة والديمقراطيّة، وتشجيع العنف والاعمال المسلحة لأغراض ضيقة قصيرة النفس!

القطاعات المهمشة والمنبوذة طبقيًا والشرائح الطبقيّة الرثة او الحثالات الطبقيّة مراكز قلقه رجراجة قابلة للتحويل السريع المنسجم مع وبالضد من وجهة تطور التحول الاجتماعيّ ووفق فوضى الظروف الاجتماعيّة الاقتصاديّة المحيطة! ويزداد اتساعها مع استفحال التناقضات الاجتماعيّة واشتداد حدة الصراع الطبقيّ وزيادة الاستقطاب في مواقف القوى الاجتماعيّة والسياسيّة من جميع الأحداث التي اعقبت نيسان 2003! لكنها تلعب دورا كبيرا اثناء الاضطرابات والقتال، وبينما تندفع بعضها في مدامه قصور ومخازن المتنفذين والحكام وتوزيع محتوياتها على الفقراء، فإن بعضها يتم استخدامه من جانب الحكام او منافسيهم لبث الرعب وسط الناس والقيام بالسلب والنهب برعاية او تواطؤ الشرطة!

نشاط البلطجيّة جاء بالأساس لتنظيم احتياجات ومتطلبات الجانب الخفي للنشاط الرأسمالي او لتطوير اقتصاديات الظل! ويزداد دور البلطجيّة في العراق الذي تحكمه عصابات الاسلام السياسي والنخب الاستبداديّة الشريكة بشكل اساسي في عمليات النهب، مع كبار ضباط الشرطة والجيش، ورجال الأعمال الطفيليين! والجميع يجني ثرواته من الصفقات المشبوهة والمضاربات، ومن تفكيك وبيع مؤسسات الدولة!

توسعت فيالق الحثالات الطبقيّة باضطراب في العراق مع تدهور الاوضاع الاقتصاديّة وتربدها في ظل العقوبات الاقتصاديّة التي فرضها المجتمع الدولي على الدكتاتورية البائدة التي انتهجت السياسات الاقتصاديّة النفعية لصالح البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية وبتشجيع جماعات المصالح والضغط في اوربا والولايات المتحدة وآسيا، ومع التضخم الاقتصادي والبطالة كما تتوسع فيالق الحثالات الطبقيّة اليوم باضطراب مع سوء الاداء الحكومي والتكر لمسيرة ثورة 14 تموز المجيدة 1958 ولمنهج البرمجة والتخطيط المستقبلي وتقديم دراسات الجدوى الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمشاريع والتخطيط الإقليمي في توزيع المشاريع الاقتصاديّة، ومع خلق الفجوة الكبيرة بين القدرة على التنفيذ وبين المشاريع المتعاقد على تنفيذها مما ادى الى رفع تكاليف مختلف المشاريع اضعاف ما كان مقررا لها، ومع دولرة المجتمع وتهينة الأجواء للقائمين على القطاعات الاقتصاديّة للسير قدما نحو تلبية التوجهات العامة لتقديم الدولة العراقيّة على طبق ثمين الى اعداء المسيرة التحريريّة الوطنيّة للشعب واستنهال المعرفة من مناهات التجريب العفلي استكمالاً لنهج الثمانينات. ويتفرج المسؤولون بخبث نادر على الوضع المأساوي للشعب العراقي، في الوقت الذي بقوا هم فيه ينعمون بالامتيازات الماديّة المغرية ومواكب الحراسات الجراة والسفر الدائم الى خارج القطر مع السعي الحثيث لملء الجيوب بالأموال الحرام المسروقة من أفواه الجياع والمحتاجين! وي عراق اليوم تلحق نيران الإرهاب والفساد معا بالاقتصاد الوطني الخسائر الماليّة والحضاريّة الجمة لتتعطل عملية اعادة الأعمار وليجر اكساب عملية التهميش الطبقي دفعات غير مسبوقة. هنا، يلعب الفساد والرشوة وسلطان وجيروت المال الدور الكبير في تكريس الانتماء الضيق في بغداد وبقية المدن العراقيّة وبالاحص مدن المحافظات الجنوبيّة ومدن الاطراف والريف العراقي! وفي توسيع شبكة العلاقات المتداخلة التي يتحكم فيها اللص الكبير بالسارق الصغير!

- في "الحزب الوطني الديمقراطي - انتقادات وقسوة حملات صحفية" كتب باسم الشيخ في الدستور التاريخ 2012/10/2 ونقلا عن احدى كتابات الدكتور ابراهيم كبة: "لا شك أن منهاج الحزب الوطني الديمقراطي هو أحسن منهاج موضوع لحالة العراق الاجتماعيّة والسياسيّة في المرحلة الحاضرة في تاريخ العراق حتى الآن. منهاج علمي متناسق منسجم لا يتعارض والنظريّة العلميّة الماركسيّة في تطبيقاتها على العراق، وإن كان من مأخذه الهيئة التاكيد على بعض النقاط الفرعية والتهوين من بعض النقاط الأساسيّة، كمسألة النقابات وغيرها. على أن ذلك لا يعني بأن الحزب المذكور يمثل ويتبنى النظريّة الماركسيّة لسببين:

1. لأنه يعتبر المنهاج المذكور منهاجاً نهائياً وهدفاً أخيراً بجهوده الحزبيّة، أي أنه لا يؤمن بقابليّة المنهاج المذكور وبضرورة تطوره حسب تطور العراق الاجتماعيّ، أي أنه لا ينظر الى المرحلة الاجتماعيّة الحاضرة، النظرة النسبيّة اللازمة، وقد ثبت ذلك من خطاب رئيسه في الحملة على الجناح التقدمي للحزب.
2. لا يتبنى التكتيك العلمي اللازم في النشاط الحزبي، أي الوسائل القائمة على التطور والنسبيّة والثوريّة والدوليّة، بل سار في عمله الحزبي على أساليب الإقناع فقط، واستنكر وندد بجميع وسائل الضغط في داخل

الحزب وفي الهيئات والجماعات الخارجة عنه. على أن نقاط الضعف البارزة في هذا الحزب تتصل بناحيتين، الناحية الأولى ناحية عدم الإنسجام في القيادة: لقد ولد هذا الحزب وهو لا ينطوي على عناصر الحياة الدائمة أو البناء، ذلك لأن قيادته تجمع عناصر مختلفة في الإتجاهات الفكرية الأساسية، ولا تجمعها إلا جامعة المخيول التقدمية العامة، وإلا بعض الاتصالات والتعارفات الشخصية أحياناً. إن بعض عناصر القيادة شيوعية خالصة تؤمن بالشيوعية نظرياً وعملياً، وقد إنضمت الى الحزب وثبتت منهاجه باعتبار أنه خير ما يناسب الإمكانيات الحزبية القائمة في المرحلة الاجتماعية الحالية للعراق ولم يدر بخلدها أن الحزب سيصبح الوسائل الماركسية في العمل ويقتصر على طرق الإقناع وعلى النشاط الثقافي فقط. ولكن هذه العناصر (الجناح التقدمي أولاً: وطلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب.. ثانياً) سرعان ما اصطدمت بالحقيقة، ففصلت أو حملت على الإستقالة. كما أن بعض هذه العناصر تتجه اتجاهاً اشتراكياً ديمقراطياً، أي تتبنى الإتجاه الاشتراكي الغربي، وهو إتجاه معارض كل المعارضة للإتجاه الماركسي، مخالف له من حيث الأساس سواء أكان ذلك في نظريته الاجتماعية العلمية أم في وسائله لتحقيقها. والإشتراكية الإصلاحية كما نعلم صورة من صور الفلسفة اليمينية ووسيلة من وسائلها لمحاربة الماركسية في بعض المراحل الاجتماعية، ولا يمكن الجمع بينها وبين نقيضها، إلا على سبيل التكتيك في بعض الظروف الخاصة. والأغرب من كل ذلك أن قيادة هذا الحزب ضمت لها بعض العناصر التي لم يعرف عنها أنها تقدمية الإتجاه (مثلاً: البجاري) بل بعض العناصر التي لا تتفق مصالحها وجبرية العمل بهذا الإتجاه (الازري) وبعض العناصر الأخرى التي تتفق من التقدمية موقف العطف النظري، وهي بعيدة كل البعد بحكم مصالحها وأحياناً نزاجها الخلقي الخاص عن الكفاح الحزبي بكل من يستلزمه من خصومات ومضايقات وتضحيات (كمونة ومرجان) والخلاصة ان قيادة الحزب لم يكن يمكنها ان تستمر على الشكل الذي ولدت فيه بل كان مصيرها حتماً الانحلال والتصفية. وهكذا كان، حتى اصبحت اليوم خاضعة خضوعاً تاماً لإتجاه رئيسها في السير على مبادئ وأساليب الاشتراكية الإصلاحية.

على أن قوة الحزب وأساس نجاحه في كسب احترام الطبقة المتعلمة في العراق ترجع في الحقيقة الى عامل أساسي مهم في العمل الحزبي هو ثقافة القيادة وتقسيم العمل بينها واتباعها الأساليب العلمية الشكلية في الميدان الصحفي والخطابي والثقافي بوجه عام هذه الوسائل العلمية الهادئة في مناقشة المشاكل الوطنية والدولية، ومعالجتها معالجة رصينة بعيدة عن الحماسة والتقليد لازمة كل اللزوم في إقناع وكسب الطبقة العاملة، وهي الزم لبلد كبلدنا حيث تتصف الطبقة المتعلمة بصفات خاصة. ولكن الأسلوب المذكور لم يجد نفعاً في استمالة الجمهور والطبقات الشعبية والعمال بل بقي الحزب بعيداً عن عطف الجماهير وقاصراً على الطبقة المتعلمة فقط. كما أنه لم يستطع أيضاً التأثير على سياسة الحكومات القائمة بالرغم من شدة الانتقادات وقسوة الحملات الصحفية التي شنت عليها، بل كان الفضل في حمل تلك الحكومات على تغيير موقفها وحتى الاستقالة أحياناً استجابة للحملات الشعبية التي كانت توجهها الجماعات الحزبية غير المجازة. ولا يخفى أيضاً ان الحزب المذكور شجع الحكومات الرجعية على محاربة الشيوعية وتعقب أنصارها بموقفه الخاص من الجناح التقدمي داخل الحزب ومن الشيوعيين عامة خارج الحزب أيضاً. والخلاصة ان الحزب الوطني الديمقراطي لا يمكنه بطبيعته ووسائله أن يحقق حاجات العراق الحزبية أو أن يغير جدياً من مواقف الحكومات القائمة."

كان الأجدد بالأستاذ باسم الشيخ وهو يقتبس من كراس الدكتور ابراهيم كبة "الحياة الحزبية في العراق" ان يشير على الأقل الى عناوين فصول الكراس، وتاريخ كتابته! علماً ان كتاب "ابراهيم كبة غنى عن التعريف" يضم هذا الكراس كاحد فصوله! وقد علفت على الكراس: "وجدت هذه المخطوطة في مكتبة ابراهيم كبة .. مخطوطة غير منشورة وغير مؤرخة .. لكنها بخط يده، ويشير مضمونها انها كتبت اواسط اربعينيات القرن المنصرم." وجاء في مقدمة المخطوطة الكلمة التمهيدية: "يتطلب أي بحث عن الحياة الحزبية في أي بلد ما البحث عن الإمكانيات الاجتماعية في ذلك البلد، من جهة، باعتبار أن الحزبية عمل اجتماعي خالص هدفه تحقيق حاجات اجتماعية معينة لمجموعات اجتماعية معينة بالوسائل الاجتماعية المتوفرة. ويتطلب من جهة ثانية دراسة الظروف الداخلية والخارجية المتصلة بالإمكانيات المذكورة. وبالنظر الى سعة الموضوع وتشعبه، فأراني مضطراً بطبيعة الحال الى الاكتفاء بذكر النقاط الرئيسية في الموضوع، مع تأجيل بعض المواضيع الأساسية المتصلة بالحياة الحزبية في العراق الى فرصة أخرى وخاصة " الحياة النقابية " ودراسة " النظام الأقطاعي ". وسيقسم الموضوع الى ثلاثة أقسام: الأول منها يبحث عن مستلزمات الحزب بوجه عام. والثاني عن الإمكانيات الاجتماعية الحزبية في العراق. والأخير منها عن شروط الحزب المطلوب... ولم ينجز القسم الأخير لظروف تتعلق بالكاتب."

- في جريدة الصباح وفي استطلاع اجراه على السومري التاريخ 2011/7/13 تحت عنوان "بقعة ضوء على ثقافة الثورة" تحدث الكاتب والصحفي عدنان حسين قائلًا: "بعد 1958 تطورت الثقافة باعتبار الأخيرة تمتلك جذوراً عميقة في التاريخ، إذ ظهرت منشورات كثيرة من كتب ومطبوعات

واصدارات،صاحبها ازدهار واضح في الترجمة،خصوصا فيما يتعلق بالاقتصاد،أذ اصدر الدكتور ابراهيم كبة ترجماته عن الماركسية إضافة إلى اصدارات الدكتور صلاح خالص عن تشيخوف وبريخت،ويمكننا ملاحظة ان منات الكتب ترجمت آنذاك خصوصا فيما يتعلق بالأدبين الروسي والانكليزي،لمترجمين بينهم يوسف عبد المسيح ثروت وشاكر خصباك وغائب طعمة فرمان وجليل كمال الدين.مبيتاً ان هذه الفترة شهدت تأسيس اتحاد الأدباء ونقابة الصحفيين العام 1959،وأصبح العراق يتجه لتأسيس مؤسسات ثقافية بعد ان كانت جمعيات ثقافية،كما شهدت تلك الفترة لأول مرة احتفالات بالمبدعين بينها واحدة خصصت للشاعر الرصافي بمناسبة مرور عشر سنوات على رحيله،إضافة إلى عودة الشعراء مثل الجواهري والسياب إلى وطنهم."

• كتب محمد كاظم بتاريخ 2012/4/26 في موقع الاخبار الالكتروني"على ضوء خطاب السيد المالكي..هل هو تمهيد لحرب فكرية ضد الماركسيين والعلمانيين؟! "جاء فيها:"الأفكار هي انعكاس للواقع بمختلف جوانبه،بغض النظر عن مقدار تعبيرها عن هذا الواقع.فالإنسان من أجل أن يعيش عليه الإحتكاك بالواقع والتعامل معه،لذلك تتولد لديه بالتدريج أفكار عن هذا الواقع،ومع اتساع هذا الإحتكاك على نطاق الفئة أو الحالة الإجتماعية أو الطبقية تتولد الأفكار العامة من خلال تلخيص تجربة هذه المجموعات،وتغنى هذه الأفكار بالتجربة والإحتكاك والتأثير المتبادل مع الجماعات والشعوب الأخرى والتي بدورها تتأثر هي أيضا بأفكار الآخرين،حيث لا توجد مجتمعات نقية خالصة لها حدودها المغلقة مع المجتمعات الأخرى،فلا يوجد مجتمع تطور على قاعدته الذاتية فقط أو حافظ عليها نقية،بل هناك شئ مشترك في الجانب الفكري في بلدان و مجتمعات مختلفة،كما إن الفكر عندما يتبلور و يتطور إلى فلسفة ونظريات يتطور أيضا على أساس القاعدة الفكرية التي نشأ عليها،وحتى في حالة اضمحلال بعض المدارس الفكرية تاريخيا فإننا نجد تأثيراتها الفكرية هنا وهناك.وبما أن الأفكار هي إنعكاس للواقع فإنها أيضا تعكس التناقضات الإجتماعية والطبقية والسياسية في مجتمعاتها،ومن هنا نشأ الصراع الفكري الذي هو المقدمة للصراع السياسي والذي يمكن أن يكون صراعا فكريا تناحرية في أوقات وظروف معينة،أو صراعا فكريا من أجل التطور والبناء ونحو الأفضل.

لذلك فقد أخطأ السيد المالكي في خطابه في إحتفالية النجف في الذكرى 32 لإستشهاد السيد محمد باقر الصدر وشقيقته الشهيدة بنت الهدى حيث قال(إننا هزمتا النظريات المنحرفة،كنا قد نشأنا على فكر الشهيد الصدر وتسلحنا به،يوم كانت التحديات الإلحادية والماركسية والعلمانية فهزمتناهم بكل ثقة بفضل الصدر وفكره).لقد أخطأ السيد المالكي عندما ساوا بين الملحد وبين الماركسيين والعلمانيين،وهو يعرف جيدا وأبناء الشعب العراقي يعرفون أيضا أن لا وجود للملحد في المجتمع العراقي ولا يوجد أي مظهر لهذا الوجود،وخبروا بأن هذه الإتهامات باطلة ودوافعها سياسية،ومن تجربتهم يشعرون بالخطر عند ظهور هذه النغمة النشاز والمشؤومة حيث كانت هي البداية لأي تحول سياسي نحو الدكتاتورية ومصادرة الحريات والمكاسب العامة.إن المطالبة ببناء الدولة الديمقراطية التعددية الإتحادية وفق العلم الحديث وعدم قبول إدارة الدولة بالإسلوب الديني لا يعني أن المقابل غير متدين أو ملحد ، كما انه ليس كل متدين هو معادي للعلمانية والماركسية . وأخطأ السيد المالكي وهو رئيس وزراء ورئيس حزب حاكم في ظروف العراق الحرجة والتي تحتاج إلى أي جهد وطني من أية قوى وطنية ، وهو الذي قال في مؤتمر قمة بغداد بان المصالحة الوطنية في العراق يمكن أن تكون نموذجا يحتذى بها في الدول الأخرى !! عندما صور لحزبه وأنصاره ان الصراع بينهم وبين الماركسيين والعلمانيين هو صراع تناحري نتاجه النصر لهم والهزيمة لغيرهم . لقد استعجلت كثيرا أيها السيد المالكي في استنتاجاتك ، فالماركسيين والعلمانيين لا يرون في الصراع الفكري الحالي داخلهم أو بينهم وبين القوى الوطنية والإسلامية الحاكمة ، صراعا تناحريا ، بل يرون فيه بالرغم من تهميشهم والتضييق عليهم صراعا فكريا من أجل تطوير العملية السياسية والديمقراطية في العراق ، وسوف لن ينجروا إلى الدعوات للصراع الفكري التناحري ، فهم يعرفون ومن تاريخ العراق وتاريخهم إن ذلك مقتل للعملية السياسية والديمقراطية وضياح للجميع .

لقد استعجل السيد المالكي كثيرا عندما أعلن انتصار حزبه وهزيمة الماركسيين والعلمانيين . فالبرغم من كل الإحترام للشهيد السيد الصدر وفكره ومؤلفاته وتأثيرها ، فإن التطبيقات للأحزاب الشيوعية وتطبيقات حزب الدعوة(الذي هو الآن أربعة أحزاب دعوة)،الحالية في الحكم لم تحقق النجاح ، بل ان هناك فشل في كثير من الجوانب برغم من ان الوضع الحالي فرصة تاريخية لهم حلموا بها تاريخيا ، مما يؤثر على مواقفهم بين الناس . فالمواطن ليس كما السياسي الحاكم ، المواطن غير انتقائي عندما ينظر إلى الأشياء ، فهو لا يرى فقط بعض المنجزات البسيطة التي يتحدث عنها السياسي الجالس على كرسي الحكم والذي يتجنب ذكر السلبات أو يخففها . المواطن يرى بشكل شامل ، يرى الايجابي على قلته ويطالب بالمزيد منه ، ويرى السلبات على حقيقتها ، وهو لا يمحي من ذاكرته الإقتتال الشيعي الشيعي والمليشيات الشيعية المسلحة السابقة والحالية

والصراعات السياسية وفقدان الأمن والخدمات والفساد والبطالة وعدم الخيرة والأزمات السياسية والتدخلات الأجنبية والقائمة تطول ، بحيث ان المرجعيات الدينية العليا في النجف الأشرف ترفض استقبال السيد المالكي وباقي المسؤولين منذ احتجاجات 25 شباط 2011 ، وذلك احتجاجا على ما وصلت إليه امور الناس والبلاد ومشرطين معالجة ذلك . كما ان الطرح الطائفي الشيعي وفسح المجال أمام أي ممارسة شيعية بدون ضوابط ودفع الناس بأساليب مختلفة لها ، أدى إلى ظهور مظاهر خطيرة للبيت الشيعي والمجتمع ، كظاهرة جند السماء والإدعاء بوكالة الإمام المهدي من قبل أكثر من رجل دين ، ونعيش الآن الأزمة مع أتباع السيد الصرخي وصلت إلى حد إحراق مسجد وتفجيرات لبيوت رجال دين وممثلين للمرجعيات ، وكذلك وجود جماعات الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وألوية الغضب الموعود وما رافق ذلك ، وتهديدات المحمداوي للأكراد الساكنين في المناطق العربية.. الخ . ويخطأ السيد المالكي عندما يضع العلمانيين في سلة واحدة ، فالعلمانية هي السعي لبناء الدولة المدنية العصرية ، دولة تحترم القانون والكفاءة والمساوات بالفرص وعدم إخضاعها للطائفية و المحاصصة . ولذلك فإن القوى العلمانية لا تجمعها نظرية أو أفكار واحدة ، فالعلماني يمكن أن يكون يساريا أو يمينيا أو ما بينهما ، حزبيا أو مستقلا ومن مختلف الأديان والقوميات والمذاهب ، ولكنهم يلتقون في الموقف من بناء الدولة العصرية المدنية وفق متطلبات العصر الحديث وتلبية مصالح الناس . وهم موجودون الآن في جميع مفاصل الدولة والمجتمع والحياة ولا يمكن لماكنة الدولة أن تسير من دونهم . وفي جميع اللقاءات التي أجرتها مختلف الفضائيات وحتى فضائيات الأحزاب الدينية مع أفراد في الشوارع وأماكن العمل مختلفين بالثقافة والتعليم والعمل والديانة والقومية كان الطرح المشترك لديهم عند التطرق لبناء العراق الجديد هو ضرورة الدولة القائمة على العلم والإختصاص والنزاهة والرجل المناسب في المكان المناسب ، وأعتقد ان ذلك لا يبتعد عن العلمانية . فالحديث عن هزيمة العلمانيين ليس له هدف سوى رفع معنويات المقابل نتيجة لأشتداد الأزمة السياسية الحالية وسعة المطالب بسحب الثقة من السيد المالكي ، كما أن البديل عندهم هو الدولة الدينية الطائفية التي ارتفعت وتيرة طرحها في الفترة الأخيرة ، وربطها بأمور إلهية ، كما طرح السيد علي الأديب وزير التعليم العالي والعضو القيادي في حزب الدعوة في ملتقى الطف السنوي الثالث الذي أقامته الجامعة المستنصرية والذي قال فيه (إن المشروع السياسي الحالي هو امتداد للعدل الإلهي) ولكن السيد الأديب لم يذهب بعيدا وهو الذي رد على أقواله بحديثه إلى فضائية أفاق في 2012/3/14 حيث قال (□ لث السكان في العراق هم تحت خط الفقر) ، فكيف يمكن الحديث عن المشروع السياسي الحالي بأنه امتداد للعدل الرباني □ لث سكان البلاد تحت خط الفقر ، والكل يعرف قول الإمام علي (عليه السلام) (لو كان الفقر رجلا لقتلته).

والسيد المالكي يعرف بالرغم من تصريحاته ، وهذا ما يؤكده تاريخ العراق السياسي الحديث وكذلك زمالة الشيوعيين والماركسيين مع أعضاء حزب الدعوة في المعتقلات الفاشية وغرف التعذيب والإعدامات بأنه لا يمكن هزم الماركسيين ، وهذا هو تاريخ العراق أمام الجميع منذ الكاتب الماركسي (محمود السيد) و (حسين الرحال) في بداية العشرينات من القرن الماضي ولحد الآن ، برغم ما استخدم ضدهم من أساليب مختلفة ، وذهبت الدكتاتوريات والفاشية ومن وقف ضدهم وهم باقون ، يمكن أن تكون هناك تراجعات أو ضربات وخسائر قاسية ، غير إنهم باقون ومستمررون في مسيرتهم ولا يمكن هزيمهم . وهذه ليست رغبات ارادوية بل ما يعكسه الواقع الإجتماعي والسياسي والفكري ومصالح الطبقات والنات الإجتماعية الكادحة والمتقفة .

فالماركسية علم كسانر العلوم الاخرى استندت إلى آخر المنجزات العلمية في القرن التاسع عشر وإلى ما توصلت إليه الفلسفة الألمانية والإقتصاد السياسي البريطاني وإلى الثورات والحركات الثورية الاشتراكية والإجتماعية للطبقة العاملة الناهضة في ذلك الوقت والكادحين في فرنسا خاصة وفي أوروبا وأمريكا والتي ساهم فيها ماركس و انجلز بشكل مباشر وفعال .

إن النظريات العلمية والإجتماعية والفلسفية لعلماء ذلك العصر تدرس لحد الآن في مختلف جامعات العالم ، وقد درس المتفوقون من الطلبة العراقيين الذين أرسلتهم الحكومات العراقية المتعاقبة أو الذين درسوا على حسابهم الخاص أو حصلوا على منح وزمالات دراسية في الخارج ، درسوا هذه النظريات سواء كان ذلك في الصين أو الهند أو في الإتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا أو أوروبا أو أمريكا ، ولم يكن في ذهن هؤلاء الطلاب الخلفيات الدينية على اختلافها ، أو الموقف من الدين لأولئك العلماء أو المدرسين والأساتذة ، بل كان الحصول على العلم هو هدفهم الأول ، وهذا ما طبقوه أو درسوه عند عودتهم للعراق ، وهذا هو الحال مع ماركس فإن نظرياته تدرس في مختلف جامعات العالم ، وما التصريحات من كبار المسؤولين الإقتصاديين في الدول الرأسمالية التي ضربتها الأزمة الإقتصادية الراهنة التي تؤكد على أهمية نظريات ماركس عن الرأسمالية وأزماتها وكذلك إعادة طبع مؤلفاته وسعة توزيعها خاصة كتابه الأساسي (رأس المال) إلا تأكيدا على هذه الحقيقة ، حقيقة ان الماركسية علم يستطيع الإنسان أن يأخذ منه ما يساعده في تحليل مجتمعه واستشراف آفاق المستقبل خاصة باستخدام منهج الماركسية واسلوب تحليلها .

وأذكر في عام 1968 بعد انقلاب البعث وخروجنا من السجن قبلت في الجامعة المستنصرية القسم المسائي في كلية الدارة والإقتصاد على حسابي الخاص ، وفي أول محاضرة لنا في الإقتصاد السياسي دخل استاذنا

الكبير الراحل الدكتور إبراهيم كبة وأول ما عمله كتب اسمه على اللوحة للتعريف بنفسه وكتب اسم المادة الإقتصاد السياسي والتفت إلينا وقال: (إني أدرس الإقتصاد السياسي وفق المنهج الماركسي ومن لديه ملاحظات فليفضل بطرحها) ، ولم تطرح ملاحظات ، برغم من أن البعض لم يرتاح لذلك . إن مشكلة ماركس التي عرضته والماركسيين لكل هذا الإضطهاد والهجوم المتواصل والمواقف المتناقضة من الآخرين هو انه اختلف مع علماء عصره العبارة ولخص هذا الإختلاف بمقولته الشهيرة (لقد قام الفلاسفة بتفسير العالم ولكن المهمة هي تغييره) ، وأقرن ذلك بعمل متفاني من أجل تغيير هذا العالم لصالح الكادحين والثقافة والعلم بتأسيسه وانخراطه في المنظمات العمالية في ذلك الوقت ، ولكن هذا الإشكال والإختلاف هو في نفس الوقت موقع قوة في الماركسية حيث ترى فيها قوى مختلفة وفي مختلف البلدان بانها مرشد ومساعد لهم في تحليل مجتمعاتهم كل حسب ظروفه . إن أفكار العدالة الإجتماعية موجودة منذ عهد الصعاليك وزعيمهم عروة بن الورد قبل الإسلام واتسعت مدارسها وتأثيراتها الفكرية التي نادت بها في مختلف الأوقات ومختلف البلدان العربية ، واليوم نجد هذه المدارس الفكرية قوة مؤثرة في الفكر والمجتمع وإنها تجد في أفكار ماركس والمدارس الفكرية الاشتراكية الأخرى الأساس العلمي والعملية لتحقيق هذه العدالة الإجتماعية وهذا هو سر قوتها وعدم امكانية هزيمتها."

مع احترامنا لآراء محمد كاظم في مقالته هذه، وكثرة الأخطاء الأملانية والنحوية! نختلف معه في محاور عدة! في مقدمتها لغة التحوار المتمدنة التي يستخدمها هنا مع جماعات الاسلام السياسي، ونوري المالكي بالأخص! الأمر الذي جعل المقالة حبلية بالتناقضات النظرية! والتحوار مع جماعات كهذه يستلزم الحزم اللامتناهي لا التساهل والتثقيف! وفي الحلقات السابقة من "في الذكرى السنوية لرحيل العالم الاقتصادي الكبير ابراهيم كبة" كتبنا: "لو ان احفاد هتلر وموسوليني وبينوشيت واحمدى نجاد وملا عمر واسامة بن لادن وابو درع ونوري السعيد وصادق الذين يريدون اليوم مواصلة رفع رايات العداء للماركسية والشيوعية بالعراق هم جهلاء فقط، لهان الامر ولتدبرنا امرهم بالتعليم والتثقيف وتكرار التعليم والتثقيف حتى يعوا من امرهم شيئا. الا انهم جهلاء واغبياء ايضا ويسبحون بحمد الطرطرة والصعلكة الى حين!..."

• كتب علي عبد الكريم حسون في الحوار المتمدن العدد 3873 التاريخ 2012/10/7 "مثقفون كالمثقفين ... عودة للزمن الجميل" جاء فيها: "عنوان المقالة أعلاه يعود للأستاذ عبد الرحمن طهمازي، بحلقاتها الأربعة والمنشورة في صحيفة إيلاف الإلكترونية خلال شهر أيلول من العام الحالي، والتي يتعرض من خلالها الأستاذ عبد الرحمن صالح مهدي، لنموذج المثقف السلطوي في ظل النظام الصدامي، وبالتحديد في فترة مجيء وعودة البعث الثانية: 1968 – 2003. مع تلميحات ذكية وبلغة مكثفة لمثقف تماهى مع سلطة مابعد 9 – 4 – 2003.

محاولتي في هذه المقالة المتواضعة، التطرق لنقيض مثقف السلطة، الذي فضحه وعراه طهمازي، وهو على حق في ذلك ... أن أتطرق أنا وفي عودة مني إلى ((المثقف العضوي)) الذي صنّفه غرامشي، بإعتباره مثقفا وضع نفسه في خدمة أفكار تقدمية علمية علمانية يسارية تتحاز للكادحين. ومناطقا للظلم والتعسف في مجتمع يكون فيه الصراع الطبقي، المحور الذي تتغلف حوله صراعات ثانوية، طائفية، جهوية، مناطقية، مذهبية، اثنية، عرقية.

ثمة دافعا آخر جعلني أديج التالي، وهو عثوري وبمحض الصدفة البحتة على وثيقة ((أحتفظ بنسختها)) صادرة من مديرية التحقيقات الجنائية في العهد الملكي وهي غير مؤرخة لأنها الصفحة الثانية التي تحوي الأسماء. أما الصفحة الأولى التي تتضمن مضمون وفحوى وغاية الأصدار فمفقودة مما إستحال معرفة تأريخ صدورها، والذي أعتقد أنه منتصف الخمسينات من القرن الماضي.

الورقة معنونة بأسماء الخطرين من ملاك المعاهد العالية، في وقت كانت هذه المعاهد تتبع وزارة المعارف العراقية، لعدم وجود وزارة للتعليم العالي آنذاك. الأسماء هي:

- 1 – الدكتور صفاء جميل الحافظ .
- 2 – الدكتور فيصل جري السامر .
- 3 – الدكتور صلاح الدين عبد الرحمن الخالص .
- 4 – الدكتور طلعت الشيباني .
- 5 – الدكتور إبراهيم عطوفة كبة . هكذا ورد عطوفة وليس عطوف .

ثم تتبعها قائمة ثانية بأسماء غير الخطرين وتحوي سبعة عشر إسما منهم :

- 1 – الدكتور علي حسين الورد .

- 2 - الدكتور هشام عبد الملك الشواف .
 3 - الدكتور عبد الله إسماعيل البستاني .
 4 - الدكتور فيصل مهدي الحمداني .

وزارة المعارف آنذاك ووفق نظام وموجبات تشكيلها، هي معنية منذ زمن تأسيس الدولة العراقية المستوردة لملك من الحجاز، جاء ترضية لوالده الشريف حسين الموالي للحلفاء زمن الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، ضد الدولة العثمانية. والطمح لتسيّد عرش المنطقة العربية في غفلة، لم تتح له الانتشاء بفوزه المزعوم، فأرسله البريطانيون وبالتنسيق مع لورنس العرب إلى جزيرة قبرص منفياً لكي يتسبّد ولداه : عبد الله على عرش الأردن، وفيصل في سوريا، حيث طرده الفرنسيون بعد حين منها إلى العراق. فكافأه الأتكليز بعرش العراق مستورداً له، ولكي يربض لأكثر من عقد، إنتهى بوفاته الغامضة في سويسرا .

هذه الوزارة (المعارف - التربية) والتي خصصت محاصصة للشيعية / المحاصصة لم تكن وليدة تغيير 2003 / . ليتسبدها عبد المهدي المنتفكي والد نائب رئيس الجمهورية المتنحي عادل عبد المهدي، لسنوات طويلة، لم تكن الوزارة، تخرج عن إرادة مفتشها العام ساطع الحصري ذو الأصول التركية، والذي جعل من إستهداف الجواهري محمد مهدي، المعلم في مدرسة المأمون الابتدائية، هدفاً للنيل من تعيينه الأيرانية المزعومة . الوزارة هذه، أخذت على عاتقها التعاون مع وزارة سعيد فزاز -الداخلية -آنذاك ومديريتها - التحقيقات الجنائية لصاحبها بهجت العطية ونازل الحاج عيسى _ للتصيد كأي وكيل أمن عادي لهؤلاء الأساتذة الكبار، الذين خدموا آنذاك، وخدموا لاحقاً، توجه وطني ديمقراطي علماني يساري، لبناء دولة مدنية عصرية . لم تتح فترة الأربع سنوات ونصف من عمر الجمهورية الأولى 1958 - 1963، فرصة لها لكي تطبق وتنفذ برنامجها الذي أراد زعيم وطني أن يضعه، وإستطاع موضع التطبيق .

منتفقون نعم وليسوا كالمثقفين، فهاهو فطحل الأقتصاد إبراهيم كبة، يعاصر كل العهود التي تعاقبت على حكم العراق . وقبلها كانت له سجدة أممية في الحرب الأهلية الأسبانية زمن الثلاثينات من القرن العشرين، ليكملها في ساحات التدريس الجامعي، وفي إستيزار وزارتين (الأقتصاد والأصلاح الزراعي)، جاعلا وجوده فيهما تطبيقاً لمغاليق فهمه لنظرية كانت مطمح أحزابا وأفراد .

وفي جراب القائمة السوداء هذه، إسم للدكتور فيصل جري السامر ابن البصرة وصاحب مؤلفات الزنج والقرامطة، والمتحدث للرائع سعدي يوسف عام 1957 في مدينة الكويت عندما إنتقاه، والأخير يعمل مدرسا في مدارسها عندما إستحال عليه الرجوع لبغداد بعد إنتهاء مهمته في موسكو لمؤتمر الشبيبة العالمي، وهو يرى جيب دشداشته البضاء منتفخا، عندما زاره في سكنه المتواضع في الكويت : (سعدي لماذا أوجدوا المصارف ؟؟) . إرتبك سعدي وهو العارف بتلميح أستاذة السامر، إلى جيب دشداشته المنتفخ برواتبه الشهرية المتواضعة من عمله كمدرس . هذا السامر الذي إستوزر زمن الجمهورية الأولى، وبقي مخلصاً بقامته النحيفة وسمرة بشرته البصرية لوطن أراد الآخرين إستباحته فما نجحوا .

صلاح خالص ... صلاح الدين عبد الرحمن الخالص، الأستاذ الرائع الباحث عن فرصة ليثبت كفاءته اللغوية والأدبية الغزيرة في حقلها الخاص . وفي عمل سياسي، أرادت منه زوجته الدكتورة سعاد محمد خضر، أن يخرج من بوتقة الوطنية، لتقول كلمة سامحها الله ، أنه لم يكن شيوعياً، ككثير من المثقفين المحسوبين، حسب قولها على الشيوعية وهم ليسوا بشيوعيين.

تورد الوثيقة السوداء إسم الشهيد صفاء جميل الحافظ، الحاصل على الدكتوراه في القانون من فرنسا ، أوائل الخمسينيات، والذي ذكره القيادي في الحزب الشيوعي العراقي ، بهاء الدين نوري ، أنه إستلمه في أحد أحياء بغداد ليكون مسؤوله الحزبي . هذا الرائع أب التوأمين الوحيدين ، والمختبئ من ملاحقة فاشيست شباط 1963 في أحياء مدينة الثورة، والممثل للحزب الشيوعي العراقي في جبهة الأتحاد الوطني لعام 1957 ، والذي ردّ على أحد قياديينها بعد ثورة 14 تموز 1958 ، عندما قال له : لم نعد بحاجة إليكم نعم سوف نتحاجوننا لأننا مؤمنون بميثاق وقعناه معكم ولم يستنفذ بنوده بعد ، فالمرحلة هي وطنية ديمقراطية بدأها عسكر ليستكملها أبناء وطن مستباح.

هذا الرائع، غيبه نظام البعث الفاشي بعد 1978 مع زميله الموصللي الدكتور صباح الدرة عقاباً له على شيوعيته ومبدأيته، التي تجاوز بها تهديدات النائب آنذاك المقبور صدام حسين ، الحاصل على درجة الرسوب في مادة القانون التي يدرّسها الدكتور صفاء . فعاقبه بنقله إلى دائرة التدوين القانوني ليبعد عن الحرم الجامعي . وليكمل إنجازه ، أستاذ عاهر باع ضميره ليعطيه درجة النجاح ، فيكافيء الشعب العراقي بعدها ، بمقولته العرجاء : (ما هو القانون ؟؟ إنه ورقة نخطها ونغيرها) .

طلعت الشيباني ، الوزير ذو عقلية التخطيط العلمي ، والمستوزر في وزارة الحكم الوطني للجمهورية العراقية الأولى ، والذي أفرغ في وزارته كل مافي جعبته، للنهوض بالبلد إلى آفاق رحبة .

الدكتورة وديعة طه النجم ، وأخيها حسن طه النجم ، اللامعين في أروقة كلية الآداب بجامعة بغداد زمن الخمسينات والستينات . هي صاحبة الرسالة الجامعية عن الجاحظ الذي تولت به بحثاً وتمحيصاً وتدقيقاً ، حتى قيل أنها قالت لو كان الجاحظ حياً لتزوجته .

نعم ياطهمازي ، هؤلاء مثقفون ، يصح عليهم وينطبق المصطلح الغرامشي ((المثقفون العضويون)) . مثقف عضوي ، بمعنى المثقف المدافع عن مصالح الكادحين والشغيلة ، وليس النخبوي الواضع نفسه في برج عاجي ، يطل منه على الناس ، موزعاً مصطلحاته، مبتعداً بها عن التبسيط ، خشية أن يتهم بأنه يريد التغيير وبالتالي يلاحق بتهمة (شيوعي خطر) .

نعم ياطهمازي، هم وأنت على حق بمقالاتك الأربع ، ليسوا من طراز من وضع نفسه في خدمة نظام البعث الفاشي . ليطل ويتمر ويصفق ، ويلقي القصيد وينثر النثر ، بمديح متريف جاء عبر خاصرة مدينة لها تاريخ إمتد لأكثر من ألف ومائتان وخمسون سنة . نعم فضحتهم ، عبر لغة مكثفة ، إنتقيت عباراتها بدقة وتمحيص ، لكي نستطيع من بعدك أن ندبج مقالة ، عما يتميز به أساتذة الخمسينات والستينات من علم وتواضع!!

• في " 14 تموز .. ذلك اليوم الجميل!!" كتب نجم الساعدي في الصباح الجديد تاريخ 2012/7/11 : "...وفي الجانب الاقتصادي كان العراق يبرز تحت التبعية الكاملة للاقتصاد الاستعماري بحيث أصبح البلد سوقاً لمنتجات الاستعمار ومصدراً لموارده الخام حيث كان الوقود يصدر بأرخص الاثمان كما يذكر الدكتور ابراهيم كبة في كتابه (هذا طريق 14 تموز) وقد كانت الموازين الرئيسة للاقتصاد العراقي مختلة وكان الانتاج ضعيفاً والدخل ايضاً واستفحلت البطالة بين ابناء الشعب واتسعت الهوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بشكل كبير ونشأت فئة برجوازية كبيرة مستغلة جهود العمال والفلاحين بالاضافة الى سيطرة الاقطاعيين على مجمل الاراضي الزراعية وانتشرت الرشوة والفساد في الجهاز الحكومي وقد عقدت عدة اتفاقيات نفطية كان غرضها الحيلولة دون تحويل رأسمال النفط الى رأسمال صناعي يقود عملية التحويل الاقتصادي الجذري وقد لعب مجلس الاعمار، والذي انشأ من قبل بعثة البنك الدولي دوراً مهماً في عملية التخريب الاقتصادي، وكذلك عمل مجلس الاعمار على عرقلة التنمية الصناعية والتوجه نحو الزراعة لكن بدون استخدام التطوير العلمي في القطاع الزراعي ولكون علاقة الانتاج بين الاقطاع والفلاحين علاقة متخلفة وغير عادلة، وكذلك عملت تلك السياسة الاقتصادية على ابقاء الطبقة العاملة ضعيفة وبدون تنظيم سياسي يعمل على حماية مصالحها..."

"..ان الكلام عن ثورة 14 تموز طويل لا يتسع لمقالة واحدة لكنها تبقى منارا خالدا لا غبار عليه وقد حرم الكتاب طويلاً من الكتابة عنها بسبب التعتيم الاعلامي الذي دام نحو اربعة عقود لولا بعض الشهود والمؤرخين الذين هاجروا خارج العراق لكان تاريخها منسيا الا من ذاكرة الوطنيين المعاصرين الذين عايشوها وقد ظلم قادتها المخلصون وعلى رأسهم الزعيم الشهيد ابن الشعب البار عبد الكريم قاسم الذي جسد في حكمه كل الخلق الرفيع السامي وسيظل رمزا ووطنيا خالدا يذكر على مر العصور. المجد والخلود لثورة 14 تموز الخالدة ولنطالب جميعاً بان يبقى يوم 14 تموز هو اليوم الوطني للجمهورية العراقية..."

بغداد

2012/10/14